ونتيجة لذلك انتقلت الى أيدي الغزاة الاسرائيليين مقتنيات المكتبة من الكتب العربية والعبرية والانجليزية والفرنسية، وبضمنها مئات الكتب النادرة ومئات المراجع الهامة والمخطوطات الثمينة. وكذلك مقتنيات الأرشيف من ملفات وأشرطة ميكروفيلم وكافة التجهيزات الهامة التي يستخدمها المركز في عمله من آلات لتصوير الوثائق وتصنيفها وقراءتها ومن أجهزة تسجيل وراديو وتلفزيون وآلات طابعة وناسخة. كما شملت المواد المنهوبة والمنقولة الى اسرائيل، كل ما هو في حالة جيدة من أثاث المركز بما في ذلك أجهزة الهاتف والتلكس والتجهيزات الكهربائية وطفايات الحريق والكراسي ومفروشات أرض الحجرات والأشياء الشخصية العائدة للعاملين في المركز.

وما بقي، عدا ذلك، مما لم يمكن نقله، أو مما لم يتوفر الوقت لنقله بسبب اضطرار قوات الغزو للانسحاب سريعاً من بيروت، فقد عبث به الغزاة فأتلفوا جزءاً منه وأحالوا الجزء الآخر الى أكوام من الفوضى والقذارة بهدف الحيلولة دون امكانية الاستفادة منها.

وقد جرى كل ذلك على مشهد من سكان الحي، وحتى دون أن يلجأ الغزاة الاسرائيليون لأي محاولة للتستر على مسؤوليتهم في هذه الجريمة بنسبها لأطراف أخرى، كما كان شأنهم حين حاولوا أن ينسبوا مسؤولية المحاولات السابقة للتعدي على المركز لأطراف أخرى.

لقد انسحب الاسرائيليون مخلفين وراءهم الخراب شبه الكامل في مركز الأبحاث (كما يبدو في الصور المرفقة) غير آبهين بأن ما قاموا به من تخريب همجي لهذا الصرح من صروح الفكر والثقافة، مخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية، بما فيها قوانين الحرب ذاتها التي تمنع المساس بالمؤسسات المدنية وتمنع خصوصاً المساس بالمؤسسات الثقافية وتجرّم من يتعرضون لها. وغني عن القول أن هذا العمل مخالف أيضاً للاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن فك الحصار عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها، وللضمانات التي قدمتها دول عظمى بينها الولايات المتحدة الأميركية لضمان تطبيق هذا الاتفاق.